مجلس المستشارين
الرباط في: 13/07/2021
مجموعة العمل التقدمي
رقم السؤال: 210 7

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول مهن التربية والتكوين

نوع السؤال: آني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

لا يمكن لأي منظومة تربوية أن تصل إلى المستوى المطلوب من الجودة والفعالية إلا بالاعتناء بالعنصر البشري، كفاعل محوري في العملية التربوية، من خلال دعم تكوين الأطر التربوية والإدارية، ومن خلال الارتقاء بالمسار المهني والاعتناء بتطوير الأداء، من خلال التنمية المهنية المستدامة.
فالحاجة ملحة إلى منظومة تربوية جديدة تمد المجتمع بالموارد البشرية المؤهلة وبمواصفات وكفايات جديدة تتلائم مع مواصفات المهن الجديدة، بفعل تأثير التكنولوجيا الرقمية على مهن المستقبل.
إن تأمين فرص التعلم والتكوين مدى الحياة وتيسير شروطه، لكسب رهان مجتمع المعرفة وتنمية الرأسمال البشري وتثمينه؛ يحتاج إلى تأمين أجواء مناسبة للتفكير في المستقبل في أفق 2030.
فالاحتقان الاجتماعي المتصاعد الذي يعرفه قطاع التربية والتكوين وليد تراكم للمشاكل على امتداد 15 سنة الأخيرة، وعدم التسوية الجدية لأوضاع شغيلة القطاع وتعطيل آلية الحوار القطاعي في العديد من الملفات (الإدارة التربوية – الترقية بالشواهد – التكليف خارج الإطار الأصلي – الملحقين التربويين - أساتذة الأمازيغية – الأساتذة المتعاقدين جهويا، وغيرها،...) فالوزارة تقدم وعودا، ولا تبادر إلى إخراج مراسيم تطبيقية.
كما يبدو لنا أن تنزيل القانون الإطار 51.17 يتم بسرعتين. فمن جهة يتم التفكير في المستقبل وفي الرهانات التكنولوجية المطروحة، وفي سبل إنجاح التعليم عن بعد... ومن جهة أخرى يتم التخبط في المخلفات المتراكمة، والتلكؤ في تنفيذ مخرجات الحوار القطاعي.
فالأنظمة الأساسية هي التي تحدد المهن التربوية وتجسدها. كما أن القانون الإطار يعتبر التزاما ملموسا ويقتضي تنزيلا عمليا لمبادئ الإنصاف وتكافئ الفرص، ولتجويد المنظومة التربوية باعتماد الحكامة والتعبئة.
وهو ما يقتضي التعجيل بإصدار المراسيم والنصوص التنظيمية للتعجيل بتسوية الملفات العالقة، وتفعيل قيم الالتزام والمسؤولية، وعدم التمييز بين الفئات وتجنيب قطاع التربية والتكوين المزيد من الاحتقان.
لهذا نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير التشريعية والتنظيمية المتخذة في إطار تجويد مهن التربية والتكوين وفي تنزيل القانون الإطار 51.17 .

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
عبد اللطيف اعمو,عدي الشجيري